دراسات في الفكر التربوي

4

التخطيط للتعليم على ضوء اتجاهات النمو السكانى فى مصر

مقدمة

أصبح لدى الكثير من التربويين والاقتصاديين فى عالمنا المعاصر القناعة التامة بأن قضية التعليم أصبحت حتمية تفرضها التنمية ، نظراً لأن التعليم هو الركيزة الأساسية فى البناء الحضارى للأمم . فمن طريقه يتم إعداد الإنسان القادر على القيام بدوره فى مجالات التنمية المختلفة بكفاءة عالية ومستمرة .

فالتنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة لتفاعل الإنسان مع عناصر بيئته بهدف استثمار موارد المجتمع الذاتية إلى أقصى درجة ممكنة ، وهى حصيلة للجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة الحكومية والشعبية وفقا لخطة مرسومة على ضوء السياسة العامة للمجتمع .

وقد اتجه التخطيط المعاصر للتنمية إلى الاهتمام بالتعليم حيث يؤدى التعليم أدواراً متعددة فى مجال التنمية فهو يعد الطاقة البشرية العاملة المؤهلة التى تحتاجها القطاعات الإنتاجية المختلفة ، كالقطاع الصناعى ، والقطاع الزراعى ، والقطاع التجارى ، ونحو ذلك ، هذا بجانب أن التعليم السليم فى أهدافه وبنيته وتخطيطه وبرامجه ومناهجه له دور بارز فى تطوير المعرفة بشقيها النظرى والتطبيقى ، واستيعاب التقنية الحديثة فى إطار ما تحتاجه متطلبات التنمية الشاملة المتوازنة.

وعلى ضوء القناعة المتزايدة من قبل المجتمعات على اختلاف هويتها بدور التعليم فى إعداد المواطن القادر على الانتاج والمشاركة فى مختلف مجالات التنمية إضافة إلى

ازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم نتيجة لإدراك أفراد المجتمع لأهمية التعليم فى تأمين الحياة الكريمة والمكانة الاجتماعية اللائقة، والحاجة الملحة إلى برامج ومناهج تعليمية متنوعة ، تلبى احتياجات الأفراد وطموحاتهم المختلفة ، تبرز حتمية التخطيط للتعليم ، وبالتالى يمكننا أن نقدر ما للإحصاءات السكانية من أهمية بالغة لا يمكن لأى مخطط تربوى إغفالها .

حيث تلعب الإحصاءات السكانية دوراً أساسياً وفاعلاً فى التخطيط التعليمى ، فالعمليات التخطيطية فى ميدان التعليم تنطلق مستندة إلى واقع واضح للقاعدة السكانية فهى تمثل الطلب على التعليم فى واقع المجتمع ومستقبله أيضاً ، وبمعرفة الطلب على التعليم عن طريق الإحصاءات السكانية المختلفة والتى يتم التوصل إليها بالطرق والوسائل العملية المستخدمة يأتى دور التخطيط العلمى فى كيفية تدبير هذه الاحتياجات ، وتوزيع الخدمة التعليمية على النحو الذى يتفق مع طبيعة التوزيع السكانى على المناطق المختلفة داخل البلاد . وبما يحقق الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة للتخطيط التعليمى ، الذى يعد بدوره جزءاً لا يتجزأ من التخطيط العام للتنمية فى المجتمع .

ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن تلقى الضوء على العلاقة الوثيقة بين البيانات السكانية والبيانات التعليمية من خلال واقع ملموس يؤصل الوعى بأهميتها لتخطيط التنمية الشاملة .

ويدعم هذا التوجه حقيقة أن تاريخ الإنسان على ظهر الأرض يعزز هذه العلاقة القوية بين التربية والمجتمع ، كما أن جميع الأديان السماوية استهدفت بناء الانسان وبناء المجتمع من خلال التوجيهات والتعاليم التى حفلت بها من أجل أهداف أكبر وأشمل ، كما يدعم هذا التوجه الواقع الاجتماعى الحضارى للشعوب والمجتمعات التى حققت نقلاتها الحضارية والثقافية عبر التاريخ عن طريق التربية والتعليم.

وبهذا يصير التخطيط للتعليم ضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية لأى مجتمع ينشد الرقى والتقدم ، ويسعى إلى تحقيق التغير الاجتماعى والنمو الاقتصادى

والاستقرار السياسى ، ويؤمن بأن التنمية عملية ذاتية تعتمد بدرجة كبيرة على الثروات الطبيعية التى يمتلكها المجتمع والاحتياجات التى يشعر بها ، وخصائصه الثقافية ونظامه التعليمى .

●●

يعد التخطيط سمة من سمات الحياة المعاصرة ، وما من أمة تسعى إلى مستقبل أفضل إلا وتضع التخطيط سياسة لها ، تسير عليها وتستفيد منها فى أوجه نشاطاتها المختلفة .

وإذا ما كان التخطيط قديم قدم البشرية فإن أساليبه ونظرياته العملية قد تبلورت فى العصور الحديثة ، واليوم أصبح العالم أشد حاجة إلى التخطيط بعد أن تعقدت وسائل المعيشة ، وتشعبت جوانب الحياة ، وتعددت أساليب الاتصال ، وهو فى أمس الحاجة إلى التخطيط للتعليم على اعتبار أن التعليم هو العامل الأساسى والفعال فى عمليات التنمية وتطوير المجتمعات ، وتجىء اتجاهات النمو السكانى على جانب كبير من الأهمية عند التخطيط للتعليم ، حيث إن السكان هم الذين يتعلمون . وهم الذين يعلمون ، وهم الذين يستهلكون ، وهم أيضا الذين يعملون وينتجون ، ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث الحالى تتحدد فى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالى :

- كيف يمكن التخطيط للتعليم على ضوء اتجاهات النمو السكانى فى مصر ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية تتمثل فيماياتى :

١ - ماهية التخطيط للتعليم ، وما أهميته ؟

٢ - ما طبيعة العلاقة بين التخطيط للتعليم والنمو السكانى ؟

٣ - ماأبرز اتجاهات النمو السكانى فى مصر ؟

٤ - ما موقف مصر من عملية ضبط وتوجيه الظواهر السكانية ؟

٥ - ما دور الإحصاءات السكانية فى عملية التخطيط للتعليم ؟ .

٦ - ما أهم الإحصاءات السكانية التى يتطلبها التخطيط للتعليم ؟

استعان الباحث بالمنهج الوصفى ، حيث يساعد المنهج الوصفى على وصف ما هو كائن وتفسيره ، كما يساعد على تحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين الوقائع(٥) ، وذلك للتعرف على واقع النمو السكانى وانعكاساته على التخطيط للتعليم ، وتحديد أهم البيانات والمعلومات السكانية اللازمة للتخطيط للتعليم .

تتمثل أهداف البحث فيمايأتى :

١ ـ التعرف على ماهية التخطيط للتعليم ، وأهميته .

٢ ـ التعرف على علاقة التخطيط للتعليم بالنمو السكانى .

٣ ـ الوقوف على أساليب ضبط وتوجيه السكان فى مصر .

٤ ـ إبراز أهمية البيانات السكانية فى التخطيط للتعليم .

٥ ـ التعرف على أهم الإحصاءات التى تتطلبها عملية التخطيط للتعليم .

سعيا لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته السابقة نتناول العناصر الآتية بالتحليل والدراسة :

أولاً : التخطيط للتعليم ماهيته وأهميته.

ثانياً : التخطيط للتعليم وعلاقته بالنمو السكانى .

ثالثا : اتجاهات النمو السكانى فى مصر .

رابعا : سياسات ضبط وتوجيه السكان فى مصر .

خامسا : الإحصاءات السكانية والتخطيط للتعليم :

أولا :التخطيط للتعليم ، ماهيته وأهميته :

يعد التخطيط للتعليم العملية الأساسية التى يتم بموجبها تحويل أهداف السياسة التعليمية إلى استراتيجيات وأهداف عملية على أساس تشخيص واقع النظام التعليمى . كما يعد المسئول عن عمليات إدارة التعليم نحو تطبيق السياسات التعليمية لتحقيق الأهداف المنشودة .

وماهية التخطيط التعليمى بمفهومه العام تتمثل فى كونه تحديداً مسبقاً لشكل ومحتوى المنظومة التعليمية المتكاملة فى ضوء معطيات المنظومة الاجتماعية واحتياجاتها وتطلعاتها ، مرتبة حسب أولوياتها ، وذلك فى ضوء الإمكانات المادية والكفايات البشرية المتوافرة ، وعنصر الزمن المتاح ، وبمساندة من المعلومات والبيانات الموضوعية التى يوفرها الإحصاء.

ويعرف " هيمز " Himes" التخطيط التعليمى بأنه عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق ثم العمل ، من أجل تحقيق الأهداف التى ينظر إليها باعتبارها شيئاً مرغوباً فيه " .

أما " هنرى فايول Henri Fayol " فيرى أن التخطيط للتعليم يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل " .

ويعرفه " جورج تيرى Gorge Terry " على أنه الاختيار المرتبط بالحقائق ، ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل ، عند تصور وتكوين الأنشطة التعليمية المقترحة التى يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة .

وهناك من يرى أن التخطيط للتعليم يعنى رسم مشروعا لمزيد من العناية بالعملية التعليمية واستثمار الجهود فيها إلى أقصى درجة ممكنة ، على أن يكون التخطيط للتعليم محققاً لأهداف المجتمع ، متمشياً مع التطور المنشود ، مشتملاً على خطوات التنفيذ ، مبنياً على الواقع ، وفى حدود الإمكانات المتاحة مدعماً بالإحصاء والنماذج والأمثلة ، وعلاج المشكلات بحلول واقعية ملائمة للإمكانيات ، ومسايرة لمقومات المجتمع وأهدافه.

والتخطيط التعليمى عملية مقصودة تهدف إلى استخدام طرق البحث العلمى فى تحقيق الأهداف التى سبق تحديدها فى ضوء احتياجات المستقبل وإمكانات الحاضر ، بحيث يساهم التعليم أقصى مساهمة ممكنة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والثقافى والاقتصادى فى المجتمع الذى يتم فيه التخطيط.

ويمكننا أن نخرج مما تقدم بعدة أمور :

١ ـ أن التخطيط للتعليم لا يخرج فى جوهره عن كونه عملية منظمة واعية لاختيار أفضل الحلول الممكنة للتوصل إلى أهداف معنية .

٢ ـ أن التخطيط للتعليم هو عملية ترتيب الأولويات فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

٣ ـ أن التخطيط للتعليم عملية ترتبط بالأهداف ، ومن ثم فهو وسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة بأسلوب علمى يوفر الوقت والجهد .

٤ ـ أن التخطيط للتعليم عملية تتطلع إلى المستقبل ، وتنطلق من الوضع القائم ، وتأخذ فى الاعتبار الظروف المختلفة الماضية والحاضرة .

٥ ـ أن التخطيط للتعليم مرحلة فكرية سابقة على تنفيذ أى عمل من الأعمال ،تنتهى باتخاذ القرارات المتعلقة بأمور التعليم ، وتسيير العملية التعليمية ، وتوقيت أداء العمل ، وكيفية أدائه .

وترجع بداية الاهتمام بالتخطيط التعليمى إلى أوائل الستينيات ، حيث تبنت معظم الدول وخاصة النامية منها التخطيط كضمان لحسن الاستثمار فى التعليم ، ولتوفير أفضل السبل لاستخدام الموارد المتاحة لها ، ولتوجيه التوسع فى الخدمات التعليمية بما يتمشى مع احتياجات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وعم الكثير من الدول التفاؤل بقدرتها على تحقيق أهداف ما كان لهم أن يصلوا إليها بدون التخطيط التعليمى.

فتنمية أى مجتمع من المجتمعات بمختلف جنباته لايمكن أن تتحقق دون الاعتماد على التخطيط العلمى الدقيق الذى يحلل الأهداف والمطالب والاحتياجات لتحديد الأولويات التى يتبناها المجتمع فى فترة زمنية معينة ، إذ أن منطلق التخطيط هى الروح العلمية التى تواجهها دراسة الأشياء لمعرفة قوانينها بغية التأثير فى مجراها ، وتسييرها تسييراً ملائماً للأهداف المرغوبة.

ويحتل التخطيط للتعليم مكانة بارزة فى العصر الحاضر خاصة بعد أن أكدت الدراسات والبحوث العديدة أهمية التعليم فى تنمية وتطوير المجتمع فهذا " آدم سميث

A . Smith" يؤكد فى كتابه " ثروة الأمم " على أن القدرات المكتسبة عن طريق التعليم للأفراد تعتبر أحد الأركان الأساسية فى رأس المال الثابت". ويرى "حامد عمار" أن الاستثمار فى التعليم يدفع ويطور عمليات الانتاج ، وينمى الاتجاهات والقيم التى ترتبط بأنماط الانتاج والاستهلاك". ويربط ابن خلدون فى مقدمته بين التعليم وارتقاء المجتمع ، حيث يبين أن الصنائع لابد لها من العلم.

ويؤكد " الفريد مارشال .A. marshall" على أن أغلى أنواع الاستثمار هو رأس المال الذى يستثمر فى الإنسان ، إذ عن طريق الإنسان يكون تقدم الأمم .

ويتأتى بناء وتطوير المجتمع عن طريق الإنسان ، وبناء وتكوين الإنسان عن طريق التعليم ، حيث أصبح لمؤسسات التعليم فى وقتنا الحاضر دور مهم فى تكوين القوى البشرية فى مختلف جوانب الحياة ، وتزويدها بالمعرفة العلمية النظرية والتكنولوجية التى تستلزمها العمليات المختلفة للتنمية .

هذا بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم تساهم فى تكوين المواطن الصالح وتزوده بقيم مجتمعه ، وهذا يعنى أن تلك المؤسسات تقوم بمهمة مزدوجة أوذات قطبين ، أولهما يتعلق بالجانب الإنسانى الاجتماعى للفرد والآخر يتعلق بالمهنة أوالوظيفة.

وعلى ضوء ما سبق تتأكد ضرورة وأهمية التخطيط للتعليم نظراً لأنه يساعد على رفع مستوى الكفاءة للمؤسسات التعليمية ، فبدون التخطيط للتعليم لا يكون للعمل هدف واضح ، وبالتالى لايتحقق من ورائه الغرض المنشود ، وهذا ما يدعو رجال التعليم إلى القيام بالتخطيط لبلورة أفكارهم قبل الدخول فى المراحل التنفيذية ، كى يكونوا على استعداد لمواجهة التغيرات المحتمل حدوثها فى المستقبل خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمراحل زمنية طويلة .

وتأسيساً على ماسبق يمكن تحديد الدور الذى يقوم به التخطيط للتعليم فى تحقيق التنمية فى المحاور الآتية :

١ ـ تنويع مجالات التعليم ، وتوظيف العملية التعليمية للوفاء بحاجات التنمية تحقيقا للتوازن بين جوانب التنمية التى يكمل بعضها بعضاً .

٢ ـ تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الاتجاهات التنموية فى المجتمع .

٣ ـ إعداد القوى البشرية الفنية والإدارية المدربة ، التى تعتمد عليها مشاريع التنمية الحيوية ، لأن تنمية القوى البشرية هى الثروة الحقيقية للبلاد ، وهى التى يمكنها تسيير حقول التنمية ورعايتها .

٤ ـ الاعتناء بالكيفية فى التعليم ، للاستفادة من الزيادات العددية فى الطلاب ، للانتفاع بما يتعلمونه ، ويطبقونه فى مجال عملهم فيما بعد ، وهذا يعنى إعداد الفرد لنفسه ولمجتمعه .

٥ ـ جعل الخطة التعليمية أكثر تفهماً للعوامل الإنسانية ، وأكثر تقديراً للاعتبارات التى تميز كل إقليم على حدة ، وبالتالى تكييف المحتوى التعليمى تبعاً لظروف الإقليم واعتباراته واحتياجاته .

ثانيا : التخطيط للتعليم وعلاقته بالنمو السكانى :

يشكل السكان فى أى مجتمع من المجتمعات أهم عنصر فى البناء الاجتماعى ، ومن هنا فقد شغلت مشكلات التنمية السكانية الفلاسفة والمفكرين منذ القدم .

وتعتمد التنمية فى أى مجتمع على عناصر ثلاثة : القوى البشرية ، والموارد الطبيعية ثم رأس المال المستثمر ، ويعتمد استثمار الموارد الطبيعية ورأس المال على العنصر البشرى ويتوقف عليه ، ومن هنا تزداد فاعلية هذا العنصر وأهميته لعمليات التنمية .

وقد توصلت الدراسات المتعلقة بمشكلات الدول المتخلفة والنامية إلى أن" العامل الإنسانى Human factor" يلعب دوراً كبيراً فى مجال التنمية بل تذهب بعض هذه الدراسات إلى أن الإنسان هو الدعامة الأولى للتقدم أو العنصر الأساسى فى عملية التنمية ، ومالم تعمل تلك الدول المتطلعة إلى التقدم إلى الوصول بهذا الإنسان إلى أعلى ما تؤهله قدراته وإمكاناته وملكاته الإنسانية فإنها ستتعثر بلاشك.

لذا فقد أصبح من المسلم به أن تحقيق رغبة أى مجتمع فى أن يكون مجتمعاً عصرياً حضارياً لا مجتمعاً معاصراً مستهلكاً لحضارة غيره يتوقف بالدرجة الأولى على نتائج تلك الجهود التى يبذلها هذا المجتمع فى تنمية موارده البشرية ، وهنا يتضح أن الإنسان هو أساس التنمية وأداتها ، وأيضا غايتها ، وفى الوقت نفسه هو محور العملية التعليمية وغايتها.

المسألة إذن هى مسألة الإنسان باعتباره العامل الأساسى الذى يسير مجالات العمل ويوجهها لصالح المجتمع الذى يعيش فيه ، فالمجهود الإنسانى وأنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى والأخلاقى للعاملين ، ورغبتهم فى القيام بمايناط بهم من أعمال على خير وجه ، كل هذه عوامل ذات أهمية فى تحديد التنمية بجوانبها المتعددة .

وتجسيداً لهذا الاهتمام بالإنسان كمحور للتنمية وغاية لها فإنه فى العقود الأخيرة من القرن العشرين قد اهتم مخططو التعليم بالنمو السكانى فى وقفة مع النفس لتقويم مخرجات خطط التنمية التى تم تنفيذها ، وذلك من أجل إعادة تخطيط البرامج والأساليب التعليمية فى ضوء التوازن بين التعليم والسكان ، خاصة وأن التجارب الإنمائية قد أظهرت أن أهداف المجتمع مرهون تحقيقها بمدى نجاح البرامج التعليمية فى مسايرة النمو السكانى وتلبية حاجات السكان .

وتبدو آثار الزيادة فى النمو السكانى أكثر وضوحاً عندما لا تتم تنمية المؤسسات والبرامج التعليمية خطوة بخطوة مع النمو السكانى ، وعندما يكون نمو الخدمات التعليمية متخلفاً عن النمو السكانى .

وإذا كان " ابن خلدون " قد أكد على العلاقة بين حجم السكان والتنمية ، حيث أوضح أن مستوى المعيشة وحجم ثروة المجتمع يعتمدان على عدد سكانه ، وبين أن زيادة السكان تؤدى إلى زيادة العمران ، وتنويع الأعمال فى المجتمع، فإن هذا يبرز الحاجة إلى التخطيط السليم القائم على أسس عملية ودراسات موضوعية ، وعلى مراحل محددة تحديداً تاماً ، بما يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمى بها قدراته ، ويسهم عن طريقا إسهاماً فعالاً فى تقدم المجتمع فى النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وقد اتفق " مالتس " مع " آدم سميث " فى تأكيد أهمية التعليم فى إيجادحالة من الاستقرار الاجتماعى والسياسى وتهيئة ظروف التنمية الاقتصادية ، ونظراً لأن "مالتس " كان أكثر اهتماما بمشكلة السكان فقد ركز على أهمية التعليم فى توجيه النمو السكان وزيادة وعى السكان بدورهم فى التنمية ، وأوضح أنه كلما ازدادت درجة التعليم كلما ازدادت فرص تنظيم الأسرة ، وهذا بدوره يساعد على ارتفاع مستوى المعيشة.

ثالثاً : اتجاهات النمو السكانى فى مصر :

يواجه المجتمع المصرى اليوم العديد من المشكلات البارزة والتى أدت إلى بطء نموه وتطوره ، بل وحالت بينه وبين الانطلاق وتحقيق آمال الشباب ، وتعد المشكلة السكانية من أبرز تلك المشكلات ، حيث يبلغ التزايد المطرد للسكان حالياً أكثر من مليون نسمة كل عام ، ويترتب على تلك الزيادة انخفاض معدل النمو الاقتصادى ، وقصور مجال الخدمات ، كما يترتب عليها أيضا قصور الجهاز الإدارى فى مواجهة متطلبات الإنتاج واضطراب عدالة التوزيع ، وتكافؤ الفرص ، والعدل الاجتماعى.

والواقع أنه برغم إدراكنا لأهمية وخطورة الزيادة السكانية فى مصر إلا أننا ينبغى أن نعيد النظر فى تصورنا لهذه الزيادة فى ضوء المفهومات النظرية العلمية والتحليلية التى تمكننا من إدراك هذه الزيادة من المنظور الصحيح . وهنا يمكن القول بأن هناك عدداً من النظريات تميل إلى المبالغة فى إبراز خطورة الزيادة السكانية فى مصر ، وإلى اعتبار النمو السكانى المعوق الأساسى لعمليات التنمية ، وهذا الاتجاه ينطوى على محاولة لتزييف الوعى بالمشكلة السكانية .

والوضع الصحيح للمشكلة السكانية فى مصر ينبغى أن يقوم على أساسين:

الأول : أن الزيادة السكانية فى مصر شأنها شأن الزيادة فى بقية أقطار العالم الثالث لم تنشأ فقط عن فارق طارىء بين معدلات الانجاب ومعدلات الوفيات ، أو ولع المصريين بالإنجاب ، وإنما ارتبط ذلك بعوامل بنائية تاريخية ، من أهمها الدور الذى لعبته الإمبريالية والاستعمار فى تحويل مسار النمو من خلال علاقة التبعية .

الثانى : التفكك الاقتصادى الاجتماعى الذى انعكس فى تراجع الانتاج الغذائى والزراعى ، فالقضاء على الحرف تلازم مع التحول فى الانتاج الزراعى نحو تصدير الخامات واستيراد المنتجات ، وهجرة الفلاحين والحرفيين الفائضين إلى المدن ، مما شكل مصدر ضغط على الأسر الكبيرة الخائفة على مستقبلها ، حيث يشكل الأبناء مصدر العيش فى الشيخوخة وعنصر القوة الاجتماعية .

وتشير اتجاهات النمو السكانى فى مصر إلى أن سكان مصر قد تضاعف عددهم لأول مرة خلال خمسين عاما من ١٨٩٧ إلى ١٩٤٧م ، حيث ارتفع عددهم من ٩,٧ مليون نسمة

البيـــــان	سنوات التعداد					
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
جملة السكان بالألف (لاتشمل المصريين بالخارج	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٧	٤٨٢٥٤
عدد المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية (العواصم	٦	٦	٥	٤	٤	٤
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	١٤,١	١٨	٢١,٥	٢١,٨	٢١,٤	٢٠,٢
عدد المدن بالوجه البحرى (عواصم المحافظات والمراكز) .	٤٦	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠
عدد المدن بالوجه القبلى (عواصم المحافظات والمراكز)	٣٨	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠
النسبة المئوية لسكان المدن إلى جملة السكان	١٠,٢	١٢,١	١٥,١	١٨	٢٢	٣٣,١
عدد القرى بالوجه البحرى	٢٢٣٧	٢٢٤٨	٢٣٦١	٢٣٦٩	٢٤٠٠	٢٤٦٧
عدد القرى بالوجه القبلى	١٦٨٤	١٧٠٩	١٦٨٢	١٦٦٤	١٦٦٦	١٦٦٢
النسبة المئوية لسكان القرى إلى جملة السكان	٧٥	٦٩	٦٢,٣	٥٩	٥٥,٩	٥٦
عدد الأقسام والمراكز بمحافظات الحدود	١٦	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	٧	٩	١,١	١,٢	٠,٧	١,٢
المساحة الكلية للجمهورية (بالألف كيلو متر مربع) .	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢,٠

جدول رقم (١)

بيانات عامة عن سكان جمهورية مصر العربية طبقا لسنوات التعداد العام

إلى مايزيد على ١٨ مليون نسمة خلال الفترة بين التعدادين ، ثم تضاعف عددهم للمرة الثانية خلال ثلاثين عاماً من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ م ، وتشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦م إلى أن عدد السكان فى مصر قد بلغ حوالى ٤٨,٣ مليون نسمة ، أما بالنسبة لمعدل النمو السكان فقد بلغ ١,٥ ٪ سنوياً فى بداية هذا القرن ، ثم تناقص لفترة ليبدأ فى الارتفاع سريعاً منذ بداية الخمسينيات إلى أن بلغ ٢,٥٪ ، ثم تراجع قليلاً خلال الستينيات ليعاود الارتفاع مرة أخرى إلى أن بلغ ٢,٨ فى تعداد ١٩٨٦م ويوضح الجدول التالى تقديرات السكان فى مصر فى الفترة من ١٩٣٧م حتى عام ١٩٨٦م.

وعلى ضوء الإحصاءات والنسب السابقة تعتبر مصر من الدول التى شهدت زيادة سكانية كبيرة الحجم ، حيث بلغت هذه الزيادة خلال نصف القرن الماضى ٢٦،٤ مليون نسمة بنسبة زيادة ٢٨٦٪ عن عام ١٩٣٠م وقد استمر تطور الزيادة فى عدد السكان بصورة مطردة وبمعدلات متباينة منذ نهاية القرن الماضى ، ويرى البعض أن معدل النمو المرتفع فى السكان إنما هو نتيجة التفاعل بين الخصوبة والوفيات ، إذ يلاحظ أن معدلات الوفيات قد تذبذبت حول ٢٥ ٪ حتى أواخر الأربعينيات ، ثم انخفضت فى بداية الخمسينيات إلى حوالى ١٩ ٪ ، لتصل إلى ١٠ ٪ فى بداية الثمانينات ، مما أدى إلى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد من ٣٩ سنة عام ١٩٥٢م إلى ما يزيد عن ٦٢ سنة فى التسعينيات .

أما معدلات المواليد فقد انخفضت من ٤٠ ٪ فى منتصف الستينيات إلى ٣٤,٥ ٪ سنة ١٩٧٢ ، ثم تذبذبت ارتفاعا وانخفاضاً لتصل إلى٣٨,٧ ٪ عام ١٩٨٦ م ، ثم ٣٢,٥ ٪ عام ١٩٩٠م ، ٣١ ٪ عام ١٩٩١م بينما كانت النسبة ٢٩,٢ ٪ عام ٢٧١٩٩٢)

والواقع أن عامل الهجرة الخارجية ظل ضئيلاً حتى بداية السبعينيات فالهجرة المؤقتة إلى الدول العربية بدأت تمثل أهمية متزايدة منذ عام ١٩٣٧م وفى عام ١٩٦٥م قدر عدد المصريين فى الخارج بحوالى ١٠٠ ألف نسمة ، وارتفع هذا العدد إلى ١,٤ مليون نسمة عام ١٩٧٦م ، وطبقا لتعداد ١٩٨٦م فقد بلغ عدد المصريين الموجودين بالخارج حوالى ٢,٢٥ مليون نسمة ، والمستقرىء لتلك الإحصاءات يدرك أن الهجرة تعد محدودة الأثر فى اتجاهات النمو السكانى رغم اعتمادها من قبل العديد من الدراسات

كعامل مهم وأساسى فى ذلك ، ولعل ذلك راجع إلى أن عصر الهجرات الحرة نسبياً - غير المقيدة. إلى جميع الدول أصبح من عداد الماضى ، حيث تضع الدول المستقلة فى الوقت الحالى قيوداً على الهجرة الوافدة إليها.

ونعرض فيمايأتى لخصائص التركيب الديموجرافى للسكان فى مصر وهى :

١ ـ التركيب حسب النوع (ذكور ـ إناث).

٢ ـ التركيب حسب فئات العمر .

٣ ـ التركيب حسب الحالة التعليمية .

٤ ـ التركيب حسب المهنة .

●●

١ ـ التركيب حسب النوع :

وفقا لتعداد عام ١٩٨٦م يتضح أن عدد الذكور فى مصر يفوق عدد الإناث بحوالى ١,٢ مليون نسمة، وتختلف نسبة الذكور إلى الإناث من محافظة إلى أخرى ، فبينما يزيد عدد الذكور عن عدد الإناث فى بعض المحافظات ، نجد عدد الإناث يزيد عن عدد الذكور أويساويه فى محافظات أخرى وهذا يفرض علىّ القائمين على التخطيط للتعليم تنويع المؤسسات التعليمية ، وتوفير نوعيات التعليم التى تتفق مع طبيعة الإفراد ، وحاجات كل نوع ، وظروف كل محافظة. ويتضح من الجدولين رقم (٢) ، رقم (٣) التركيب السكانى حسب النوع فى مصر.

النوع	ذكور	إناث	جملة
حضر	١٠٩٠٩	١٠٣٠٧	٢١٢١٦
ريف	١٣٨٠٠	١٣٢٣٨	٢٧٠٣٨
جملة	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤

جدول رقم (٢)

يوضح عدد السكان حسب النوع (تعداد ١٩٨٦م)

جدول رقم (٣)

توزيع السكان فى المحافظات حسب النوع (تعداد ١٩٨٦)

المحافظة	ذكور		أناث		جملة		نسبة النوع
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
المحافظات الحضرية							
القاهرة	٣١١٢٧٧٤	١٢.٦	٢٩٥٥٩٢١	٢.٥	٦٠٦٨٦٩٥	١٢.٦	١٠٥
الاسكندرية	١٥٠٢٥٧٤	٦.١	١٤٢٤٢٨٥	٠.١	٢٩٢٦٨٥٩	٦.١	١٠٥
بورسعيد	٢٠٧٠٤٢	٠.٨	١٩٤١٣٠	٦	٤٠١١٧٢	٠.٨	١٠٦
السويس	١٧٠٥٢٧	٠.٧	١٥٧١٩٠	٠.٨	٣٢٧٧١٧	٠.٧	١٠٨
جملة المحافظات الحضرية	٤٩٩٢٩١٧	٢٠.٢	٤٧٣١٥٢٦	٠.٧ ٢٠	٩٧٢٤٤٤٣	٢٠.٢	١٠٦
محافظات الوجه البحرى							
دمياط	٣٨٠٣٧٨	١.٥	٣٥٩٩٨٧	١.٥	٧٤٠٣٦٥	١.٥	١٠٦
الدقهلية	١٧٨٢٠٤٢	٧.٢	١٧٠٢٠٦٠	٧.٢	٣٤٨٤١٠٢	٧.٢	١٠٥
الشرقية	١٧٥٦٠٥٥	٧.١	١٦٥٨٢٥٣	٧.٠	٣٤١٤٣٠٨	٧.١	١٠٦
القليوبية	١٣٠٣٦٧٧	٥.٣	١٢١٢٢٤٧	٥.٢	٢٥١٥٩٢٤	٥.٢	١٠٨
كفر الشيخ	٩٠٩٣٨٩	٣.٧	٨٩٩٨٣٢	٣.٨	١٨٠٩٢٢١	٣.٧	١٠١
الغربية	١٤٦٠٨٧٩	٥.٩	١٤٢٣٧٢٠	٦.١	٢٨٨٤٥٩٩	٦.٠	١٠٣
المنوفية	١٤٤٢٢٥٩	٤.٦	١٠٧٧٩٥٦	٤.٦	٢٢٢١٣١٥	٤.٦	١٠٦
البحيرة	١٦٤٨٩٧٥	٦.٧	١٥٩٩٨٥٤	٦.٨	٣٢٤٨٨٢٩	٦.٧	١٠٣
الاسماعيلية	٢٧٩٢١٤	١.١	٢٦٦٠٤٥	١.١	٥٤٥٢٥٩	١.١	١٠٥
جملة محافظات الوجه البحرى	٢٠٩٦٢٨٦٨	٤٣.١	١٠١٩٩٩٥٤	٤٣.٣	٢٠٨٦٣٩٢٢	٤٣.١	١٠٥

ـ التركيب حسب فئات العمر :

يعد تركيب السكان حسب فئات السن من المؤشرات المؤثرة فى تحديد العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ، فالتركيب العمرى من أهم العوامل فى تحديد حجم القوى البشرية ، ومستويات أعباء العمالة ، وهو أيضا من أبرز العوامل فى تحديد أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات ، وبالتالى فإن التعرف على هذا المؤشر يفيد فى عملية التخطيط للتنمية بوجه عام ، والتخطيط التعليمى على وجه الخصوص ، حيث يتم الحصول على إحصاءات سكانية دقيقة عن مظاهر تلك المتغيرات والظروف المرتبطة بها . ، إذ أن هذه المتغيرات لابد أن تضغط على القرار التعليمى ، وعلى التخطيط للتعليم وتحديد برامجه فى المراحل المقبلة.

ويتميز التركيب العمرى للسكان فى مصر بفتوته ، حيث تصل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً إلى ٥١٪ تقريبا من مجموع سكان مصر ، وتمثل النسبة

فئات السن	عدد السكان	النسبة
اقل من ٥	٧٣٦٢١٨١	١٥.٣
٥ -	٦٣٤١٠٨٦	١٣.١
١٠ -	٥٥٧٧٩٢٠	١١.٦
١٥ -	٥٠٦٣٦٣٢	١٠.٥
٢٠ -	٤٢٤٧٥٤١	٨.٨
٢٥ -	٣٦٩٧٥٠٨	٧.٧
٣٠ -	٣٠٤٥٣٢٤	٦.٣
٣٥ -	٢٩٢٥٣٠٦	٦٪-
٤٠ -	٢١٢٧٩٥٢	٤.٤
٤٥ -	١٩١٥٢٤٠	٤٪ -
٥٠ -	١٦٩٥٦٧٦	٣.٥
٥٥ -	١٢٥٢٢٩٤	٢.٦
٦٠ :	١١٣١٢١٣	٢.٣
٦٥ -	٦٨٢٤٩١	١.٤
٧٠ -	٥٣٠١١٦	١.١
٧٥ -	٣٨٥٩١٧	٠٨ ،
غير مبين	٢٧٢٨٤١	٠٦ ،
جملة السكان	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠

جدول رقم (٤)
يوضح توزيع السكان حسب فئات السن (تعداد ١٩٨٦م)

الباقية ٤٩٪ فئات السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ، ٧٥ عاماً تقريباً . هذا ويختلف توزيع السكان من فئة عمرية إلى فئة أخرى كما يتضح من الجدرل التالى .

التركيب حسب الحالة التعليمية :

يمثل التعليم بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية والقومية المحور الرئيس لتطوير حياة الأفراد ، وتحقيق أهداف وخطط المجتمعات فى التنمية .ولاشك أن النمو السكانى فى الفئة العمرية الموازية للتعليم يعد من أكبر الصعوبات التى تواجه التخطيط التعليمى ، ويرجع ذلك إلى تزايد اهتمام الأفراد بالتعليم ووعيهم بقيمته من ناحية ، وإلى السياسة التعليمية التى تقر مبدأ إلزامية التعليم وتسعى إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من جهة أخرى ، ويوضح الجدول رقم (٥) توزيع السكان فى مصر حسب الحالة التعليمية .

إذا ما رجعنا إلى الجدول السابق سنجد أن الأمية مازالت سمة من سمات نسبة كبيرة من سكان مصر ، وإن كانت تلك النسبة عند الإناث ٦٢,٥٪ أعلى منها عند الذكور ٣٧,٥٪ ، ويوضح الجدول أن نسبة الأمية بين الإناث تفوق نسبة المنتظمات منهن فى

الحالة التعليمية	إنـــاث		ذكـــور	
أمى	٦٦٠٥٨١٦	٣٧,٥	١٠٥٤١٧٨١	٦٢,٥
يقرأ ويكتب	٤٣٢٥٠٦٧	٢٣,٩	٢٥١٥٣٨٠	١٤,٩
ابتدائى	١٤٩٤٩٧٠	٨,٥	١٠٣٠٩٣٢	٦,١
مؤهل متوسط وفوق المتوسط	٤٤٥٠١٢٩	٢٥,٢	٢٤٨١٩٢٧	١٤,٧
مؤهل جامعى	٨٣٤١٥٧	٤,٧	٢٢٩٩٧٠	١,٤
غير مبين	٧٤٦٢٩	,٤	٦٦٢٣٣	٠,٤
الجملة	١٧٦٨٤٧٦٨	١٠٠	١٦٨٦٦٢٠٣	١٠٠

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع السكان حسب الحالة التعليمية (تعداد ١٩٨٦م)

مراحل التعليم ، بينما تقارب تلك النسبة نسبة الذكور المنتظمين فى مراحل التعليم المختلفة ، وهذا يفرض على المجتمع المصرى وبخاصة المسئولين عن التخطيط لتنميته، والراسمين لسياسته التعليمية السعى نحو إيجاد الحلول المناسبة لتحقيق التوازن بين النمو السكانى وتوفير الفرص التعليمية التى تستوعب تلك الأعداد المتزايدة من السكان .

التركيب حسب المهنة

يعد التكوين المهنى أحد المؤشرات الدالة على التركيب الديموجرافى للسكان ، فالإنسان وهو بصدد دراسة وتحليل الظواهر السكانية قد يواجه ببعض التساؤلات منها على سبيل المثال : كم عدد أفراد المجتمع الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات ؟ ، وكم منهم ليس له عمل ؟، وهل تتغير نسبة العاملين إلى غير العاملين من فترة لأخرى ؟ ، وهل يتغير التكوين المهنى ؟ ، وكيف يتوزع هذا التكوين للعاملين على المهن المختلفة ؟ ، والمجال هنا لايتسع للإجابة على هذه التساؤلات بصورة مفصلة ، إلا أنه ينبغى أن ندرك أن حجم التكوين المهنى ونسبة سكانه وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية تتغير نتيجة للتغيرات التى تحدث فى المجتمع وماتحققه من تقدم وتنمية . حيث إن قدرة الأفراد على الإنتاج أوحاجاتهم الاستهلاكية تختلف باختلاف العمر ، ولهذا فإن للتكوين العمرى نتائج بعيدة على القدرة الشاملة على الانتاج وحجم الاستهلاك فى المجتمع.

وإذا ما اعتبرنا أن سن الخمس عشرة سنة هو نهاية الفئة الأولى، وسن الخمس وستين هو نهاية الفئة الثانية ، لوجدنا أن معدل نسبة الأطفال فى المجتمع المصرى تحت خمس عشرة سنة يصل إلى ٤٠٪ ومعدل المسنين فوق ٦٥ سنة يبلغ ٣,٥٪ ، بينما تصل نسبة البالغين فى مصر (بين ١٥ ـ ٦٥ سنة) ٥٦,١٪، وهذه النسب توضح أن التكوين العمرى فى مصر له آثاره السلبية أو الضارة على التكوين المهنى ، حيث لايشارك الأطفال فى النشاط الاقتصادى وهم فى السنوات الأولى من حياتهم ، كما أن إسهام المسنين فى النشاط الاقتصادى محدود للغاية .

يضاف إلى ما سبق نسبة غير العاملين (البطالة) والتى تقدر بحوالى ٢,٢٪ من القوى العاملة ، وينتمى معظم غير العاملين إلى الفئة العمرية ما بين ٢٠ ، ٢٩ سنة ، حيث تسهم هذه الفئة فى إجمالى البطالة بحوالى ٣٠,٣٪.

ويوضح الجدول رقم (٦) عدد السكان داخل وخارج قوة العمل حسب النوع ، تعداد ١٩٨٦م.

البيـــان	ذكـــور		إنـــاث	
	عدد	٪	عدد	٪
داخل قوة العمل	١١٩٣٣١٨٢	٥٩,٨	١٤٦٧٢٠٥	٧,٧
خارج قوة العمل	٨٠٢٨١٠١	٤٠,٢	١٧٥٢٦١٢٠	٩٢,٣
الجملة	١٩٩٦١٢٨٣	١٠٠	١٨٩٩٣٣٢٥	١٠٠

جدول رقم (٦)
يوضح توزيع السكان داخل وخارج قوة العمل حسب النوع

رابعا : سياسات ضبط وتوجيه السكان فى مصر :

يعد " وندل كليلاند " مؤلف كتاب (مشكلة السكان فى مصر - عام ١٩٣٦م) أول من وجه الأنظار نحو ضرورة وضع تصور لإجراءات ضبط وتوجيه السكان فى مصر ، وذهب إلى أنه لما كانت الصناعة المصرية غير قادرة على الازدهار وأن التوسع فى استصلاح الأراضى الزراعية لن يقوى على مسايرة تزايد السكان فإنه ينبغى ألايزيد عدد السكان فى المستقبل ، ولايكون ذلك ممكنا إلاباتباع سياسة حازمة لتنظيم النسل ، أوتطبيق سياسة للهجرة على نطاق واسع.

وتدل سياسات الضبط والتوجيه للظواهر السكانية على الموقف الايجابى الذى يحاول به الإنسان تحقيق التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل وسائل العيش فى المجتمع الذى يعيش فيه ، بحيث إنه إذا ما كانت هناك زيادة فى حجم السكان ناتجة عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة إلى المجتمع تفوق ما توفر فى هذا المجتمع من وسائل العيش ، أو كان هناك نقصاً فى عدد السكان ناجم عن نقص المواليد وزيادة معدل الوفيات وزيادة معدل الهجرة من المجتمع بمعدل لايوازى ما يتوافر للمجتمع من وسائل العيش فإن المجتمع يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات التى تفيد فى إعادة التوازن بين حجم السكان ووسائل العيش.

فالهدف من وراء دراسة السكان ليس مجرد حصر عددهم ووصف تكوينهم وخصائصهم وإلقاء الضوء على بنائهم ورصد حركاتهم ونموهم والتدقيق فى اختيار الوسائل والمناهج والأساليب التى تفيد فى مثل هذه الدراسة فحسب ، وإنما تهدف دراسة السكان أيضاً إلى التعرف على المشكلات السكانية فى المجتمع واقتراح الحلول المناسبة لها، وصياغة القضايا النظرية التى تتنبأ بوضع السكان وأحوالهم فى المستقبل.

وتشير المصادر التاريخية للدراسات السكانية إلى أن جمهورية مصر العربية تعد من بين الدول ذات التاريخ الطويل فى مجال التسجيلات السكانية ، ذلك أن أول تعداد أجرى فى مصر يرجع تاريخه إلى سنة ٣٣٤٠ قبل الميلاد ، كما يرجع تاريخ أول عملية إحصاء للسكان فى العصور الحديثة إلى عام ١٨٠٠م ، وأعقب ذلك عملية عد للسكان فى منتصف القرن التاسع عشر ، ويعتبر عام ١٨٨٢م بداية التعدادات الدورية للأخذ بنظام تعداد شامل كل عشر سنوات ، كما أن تسجيل المواليد والوفيات فى مصر ترجع جذوره إلى عام ١٨٩٨م وقد اتخذ الصورة الاجبارية المنظمة اعتباراً من عام ١٩١٢م.

وبعد قيام ثورة ١٩٥٢م سعت الحكومة المصرية نحو إرساء دعائم السياسة السكانية التى كانت موجودة بالفعل منذ عام ١٩٣٩م ، ففى عام ١٩٥٣م تم تشكيل لجنة قومية للسكان لكى تساهم بدورها فى خلق الوعى السكاني وعلاج التفاوت الملحوظ بين عدد السكان والموارد المتاحة ، وعندما بدأت المشكلة السكانية تتفاقم ظهرت بوادر قلق المسئولين ، وتم إدراج قضية ضبط وتوجيه السكان فى مصر فى المواثيق القومية ، حيث أكد ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦١م على أن مشكلة تزايد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه الشعب المصرى فى إنطلاقته نحو رفع مستوى الإنتاج بطريقة فعالة ، وهذا مانص عليه بيان ٣٠ مارس ، وورقة أكتوبر فيمابعد .

ولم تقف جهود الحكومة المصرية عند هذا الحد وإنما كانت هناك جهود أخرى مساندة للجهود السابق ذكرها ، ففى عام ١٩٦٥م أنشىء المجلس الأعلى ، لتنظيم الأسرة ، وتبع ذلك إنشاء السكرتارية الفنية وجهاز تنظيم الأسرة عام ١٩٦٦م لمساندة المجلس

وتطوير الجهود المبذولة فى مجال تنظيم الأسرة ، وفى عام ١٩٧٣م تغير اسم المجلس إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان . كما تغير اسم الجهاز إلى جهاز تنظيم الأسرة والسكان .

ومع بداية عام ١٩٧٧م بدأت الحكومة فى وضع مزيد مدمات المباشرة للسكان ، مثل تعميم خدمات تنظيم الأسرة فى حوالى ٣٧٥٠٩ وحدة صحية منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية ، وفى عام ١٩٨٤م تم إنشاء المجلس القومى للسكان برئاسة السيد / رئيس الجمهورية ، وأصبحت الزيادة السريعة فى معدل النمو السكانى من الأهداف الرئيسة التى تسعى الحكومة لضبطها ورسم السياسات المناسبة لتوجيهها ومواجهتها .

غير أن هذه السياسة السكانية التى تعبر عن موقف إيجابى من قبل الإنسان المصرى ، للتحكم فى نمو السكان من ناحية ، وتلبية حاجات التنمية من أجل زيادة وسائل العيش وتوزيعها بالعدل على كافة فئات السكان ، من ناحية أخرى لازالت بعيدة عن أن تحقق التوازن المطلوب فى هذا المجال ، نتيجة وجود العديد من العقبات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فهذه إحدى الدراسات السكانية تؤكد أن درجة الإلمام بأمور ضبط السكان ترتبط ارتباطاً طردياً بالوضع الطبقى فى المجتمع ودرجة التحضر فيه ، بمعنى أن الإلمام يكاد ينعدم فى الطبقات الدنيا والمجتمعات الريفية ، والتى تمثل الغالبية العظمى من سكان مصر . وترجع إحدى الدراسات الأخرى صعوبة ضبط وتوجيه السكانية فى مصر بصورة فعالة إلى الأسباب الآتية:

١ ـ الانخفاض الملحوظ فى مستوى المعيشة .

٢ ـ ارتباط الزيادة السكانية بمشكلة الإسكان .

٣ ـ عدم تناسب الأرض مع أعداد السكان .

٤ ـ قصور برامج تنظيم الأسرة .

●●

خامسا : الإحصاءا السكانية والتخطيط للتعليم :

١ ـ ماهية الإحصاءات السكانية وأهميتها فى التخطيط للتعليم :

تعرف الإحصاءات السكانية بأنها عمليات جمع وتجهيز وتبويب وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل فرد من أفراد المجتمع فى زمن معين ، بحيث تغطى تلك الإحصاءات منطقة جغرافية محددة بدقة على أن تشمل جميع أنحاء البلاد ، وتمثل الإحصاءات السكانية القاعدة الأساسية التى تستند إليها جميع الدراسات التخطيطية خاصة ما يتعلق منها بالتخطيط لميدان التعليم ، حيث يعتمد التخطيط على المعلومات والبيانات التى يتم جمعها من الواقع المعاش ، وكذلك المعلومات والبيانات عن الوضع المتوقع عند تنفيذ الخطة أو بعد تنفيذها .

ويرتبط النظام التعليمى بمختلف مستوياته المحلية والإقليمية والقومية بمجموعة السكان التى تمثل الأفراد القاطنين لنطاق جغرافى معين ، قد يمثل منطقة أو قرية أو مدينة أو إقليم ، وهذا الارتباط رهن بقدرة هذا النظام على توفير الفرص التعليمية ذات المستويات المتعددة والمجالات المتنوعة لجميع أبناء المجتمع .

ويؤكد أحد رجالات التخطيط التعليمى أن التخطيط للتعليم يتطلب وجود مجموعة من المعلومات التى يستند إليها ، كى يتم إعداد الخطة التعليمية بصورة فاعلة ، ويأتى على رأس هذه المعلومات تلك المعلومات السكانية ، حيث يمثل السكان الوعاء الذى يقدم للمخطط صورة وافية عن شكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية بمتغيراتها وسائر صفاتها ، وهذه المعلومات هى التى تضع المخطط على بداية الطريق الصحيح ، وتفتح أمامه آفاق البحث.

وأهمية الدراسات السكانية تتجاوز حدود الاتجاهات الكمية لحركة السكان لتتناول الحدود النوعية ومتعلقاتها المختلفة ، فالسكان فى تحركهم الكمى والنوعى يخلقون نوعاً من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية متعددة المسارات ، الأمر الذى يجعل الجهود المبذولة لتحديد الخطط السكانية ومايرتبط بها من خطط تعليمية على المستوى الفردى والاجتماعى أمراً حيوياً وفى غاية الأهمية .

ومما لاشك فيه أن تطور مفهوم التخطيط التعليمى ، واستخدام أحدث الأساليب العلمية أظهر أهمية الإحصاءات السكانية لتحديد المعايير التى بواسطتها يتم تحديد مايسمى بالفئات السكانية المستهدفة ، حيث تقوم أجهزة الإحصاءات السكانية بإعداد النشرات الإحصائية التى تحوى كافة المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالسكان ، وتحليل هذه المؤشرات ومايرتبط بها من ظواهر اجتماعية ، وإمداد الأجهزة المسئولة عن التخطيط للتعليم بها ، كما أنها تقوم بإعداد التنبؤات المستقبلية وفقاً للتغيرات المتوقعة للمستقبل السكانى ، وفق سنوات الخطط الخمسية بصفة خاصة ، وتقدمها للجهات القائمة على التخطيط التعليمى للاستفادة منها فى تقدير الاحتياجات التعليمية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن أهمية الإحصاءات السكانية فى مجال التعليم ثابتة ومؤكدة ؛ فطلاب المدارس والجامعات هم نواة أساسية لخطط التنمية ، وتأكيداً للعلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية فإن التخطيط للتعليم وهو يرتكز بصفة أساسية على هؤلاء الطلاب وتدفقهم بين المراحل التعليمية المختلفة يضع فى قمة اهتماماته التعرف على اتجاهات النمو السكانى ، والتوزيعات الجغرافية لهذا النمو ، وتقدير أعداد الأطفال الذين سيلتحقون بالمدارس خلال فترة زمنية محددة ليتم توفير فرص التعليم لهم ، انطلاقاً من التعرف على الأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية التى توفرها الدولة عن طريق الاحصاءات ، وسعياً لتوفير الخدمات التعليمية الملائمة وتحسينها . بمأيناسب أهداف الخطط التعليمية المحددة.

وترجع أهمية الإحصاءات السكانية للتخطيط التعليمى لأسباب عديدة من بينها مايأتى :

١ ـ التعرف على اتجاهات النمو السكانى وتوزيع السكان جغرافيا ، حتى يمكن تخطيط وتوجيه المشروعات التعليمية التى تتضمنها خطط التنمية على أساس علمى يعتمد على الإحصاءات الفعلية .

٢ ـ التعرف على الأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية ومدى وفائها بحاجات النمو السكانى ومنها على سبيل المثال :

أ ـ حصر أعداد الأطفال الذين لم ينخرطوا فى سلك التعليم العام ، والمواقع التى تزداد فيها كثافة هذه الأعداد كى يتم إنشاء المدارس الجديدة وفقاً لحاجة تلك المواقع .

ب ـ التعرف على المواقع التى ترتفع فيها نسبة الأمية ، ليتسنى للقائمين على التخطيط للتعليم توجيه الاهتمام إلى إنشاء مراكز وفصول محو الأمية وتعليم الكبار.

٣ ـ تقدير الاحتياجات اللازمة للمشروعات التعليمية عبر السنوات المقبلة ، على أساس موضوعى مستمد من المؤشرات التى تظهرها الإحصاءات السكانية .

فسعة المدارس ووفرة إساسها ، وعدد المعلمين وإعدادهم ، وحجم الإدارة التعليمية ونمطها ، ومصادر التمويل وأوجه إنفاق الأموال ، كل ذلك لايمكن الحديث عنه إلا على ضوء بيانات عملي، ومؤشرات موضوعية ، يمكن عن طريق الإحصاءات الحصول عليها .

٢ ــ الإحصاءات السكانية التى يتطلبها التخطيط للتعليم :

تعرفنا فيما سبق على أهمية الإحصاءات السكانية للتخطيط للتعليم ، وضرورة تضمينها بشكل أساسى فى قاعدة البيانات والمعلومات التى تعتمد عليها السياسة التخطيطية ، وتتمثل أهم الإحصاءات التى تتطلبها عملية التخطيط للتعليم فى الجوانب الآتية :

٢ ــ ١ إحصاءات سكانية عامة :

وتتمثل أهم هذه الإحصاءات فى :

ـ عدد السكان موزعاً حسب الجنس (النوع) ، وفئات العمر ، وبين الريف والحضر .

ـ معدل المواليد والوفيات فى فئات العمر المختلفة .

ـ النسب المئوية لكل فئة من فئات السكان بالنسبة لعدد السكان الكلى .

ـ مستوى الخصوبة ومعدل الزيادة السنوية .

- معدل الكثافة السكانيه لكل منطقة على حدة ، ويمكن قياس الكثافة السكانية.

$$\text{فى منطقة ما عن طريق حساب} = \frac{\text{عدد سكان المنطقة وق الإحصاء}}{\text{مساحة المنطقة بالكيلو متر المربع}}$$

- معدل الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، ومعدل الهجرة الخارجية من بلد إلى بلد ، وتوزيعات المهاجرين العمرية والنوعية .

- متوسط السن لكل من الذكور والإناث ، ومعدلات الزواج والطلاق .

٢ ـــ٢ إحصاءات اقتصادية وأجتماعية :

يتطلب التخطيط للتعليم بعض البيانات الاقتصادية والاجتماعية التى لا يكتمل التخطيط بدونها ، حيث تقوم عملية التخطيط بالموازنة بين المعروض من قوة العمل ، بمهنه المختلفة ومستوياته المتعددة ، والمطلوب منها بمستوياته التعليمية المؤهلة لمقابلة قطاع الانتاج والخدمات ، ومقابلة التوسعات المستقبلية وفق ما تتضمنه خطط التنمية فى المجتمع .

وتتمثل أهم الاحصاءات الاقتصادية اللازمة للتخطيط للتعليم فيمايأتى :

- إحصاءات عن حجم وقوة العمل بفروع النشاط الاقتصادى المختلفة .

- إحصاءات عن توزيع الأفراد وفقا للتكوين المهنى والمستويات الوظيفية المختلفة ، ومدى اسهام السكان فى سن العمل فى سوق العمالة .

- إحصاءات عن توزيع السكان حسب الحالة التعليمية ، وهذا يتطلب معرفة مخرجات المؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب ، ومايرتبط بتلك المخرجات من تغيرات ديموجرافية .

- الأعداد المتوفرة من الأيدى العاملة خلال سنوات الخطة حسب المستوى التعليمى والعمر والنوع .

- الفاقد من الأيدى العاملة خلال سنوات الخطة بسبب الوفيات والهجرة الخارجية والإحالة إلى التقاعد.

٢ ــ ٣ إحصاءات تربوية :

وتمثل الإحصاءات التربوية أهمية خاصة فى مجال الإحصاءات اللازمة للتخطيط للتعليم حيث إنها تصف الحالة التعليمية للسكان ، ويمكن من خلالها التعرف على المستوى التعليمى للمجتمع ، ومدى وفاء التربية بحاجاته ، ومن أهم البيانات الإحصائية فى هذا المجال مايأتى:

ـ إحصاءات الأمية : ويتم بموجبها معرفة عدد السكان الذين لايستطيعون القراءة والكتابة نتيجة عدم التحاقهم بالتعليم أوتسر بهم منه فى وقت مبكر ، وتجميع بيانات عن الأميين وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات التى تطرأ عليهم من فترة إلى أخرى ، ويمكن الحصول على معدل الأمية وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل الأمية} = \frac{\text{عدد السكان الأميين فى سنة ما}}{\text{عدد السكان جميعهم فى نفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

ويساعد هذا المعدل فى التعرف على حجم المشكلة ، والسعى نحو وضع الحلول المناسبة لها ، كما يستخدم فى الحكم على نجاح برامج محو الأمية .

ـ إحصاءات المعلمين : ويتم عن طريقها التعرف على :

أ ـ معدل الطلاب لكل معلم فى كل مرحلة من مراحل التعليم .

ب ـ معدل النمو السنوى للمعلمين ومقارنته بالمعدل السنوى للطلاب.

جـ ـ نسبة المعلمين المؤهلين تربوياً إلى مجموع المعلمين بصورة عامة .

د ـ نسبة المعلمين فى كل مرحلة تعليمية ومقارنتها بنسبتهم فى المراحل الأخرى .

ـ إحصاءات الطلاب : ويتم عن طريقها التعرف على :

أ ـ نسبة المقبولين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى إلى عدد الأطفال فى هذه السن من مجموع السكان .

ب ـ معدل التلاميذ فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (٦ ـ ١١ سنة) إلى عدد الأطفال فى هذه الفئة العمرية من السكان .

جـ ـ معدل التلاميذ فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (١١ـ١٤ سنة ، إلى عدد السكان فى هذه الفئة العمرية .

د ـ معدل الطلاب فى المرحلة الثانوية إلى الفئة العمرية من السكان من (١٤ ـ١٧ سنة) .

هـ ـ معدل الطلاب فى التعليم العالى والجامعى إلى عدد السكان فى الفئة العمرية من (١٧ ـ ٢١ سنة) .

و ـ معدل النمو السنوى فى تلاميذ كل مرحلة من المراحل التعليمية المختلفة .

ز ـ نسبة الإناث والذكور فى كل مرحلة من مراحل التعليم .

ح ـ نسبة التسرب بين مجموع الملتحقين فى المراحل المختلفة .

ط ـ نسبة الرسوب فى كل صف من الصفوف وفى كل مرحلة من المراحل .

ى ـ معدلات النمو فى أعداد الخريجين فى كل مرحلة تعليمية ، ومعدلات النمو فى القبول بكل منها .

ك ـ معدل الملتحقين بالتعليم الخاص إلى مجموع الملتحقين بكل مرحلة من مراحل التعليم الرسمى ، وإلى الفئة العمرية المناظرة من السكان .

ـ إحصاءات الإنفاق على التعليم : حيث تتيح تلك الإحصاءات معرفة مايأتى :

ـ معدل الإنفاق على التعليم من الدخل القومى العام .

ـ معدل الإنفاق على التعليم من الإنفاق السنوى العام .

ـ نصيب كل مرحلة من مراحل التعليم من الموازنة العامة .

ـ تكلفة كل طالب فى كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة .

ـ توزيع الموازنة الخاصة بالتعليم بين أبواب الإنفاق المختلفة (رواتب ـ أنشطة ـ مبان ـ مكافآت ....)

خاتمـــة:

١ ـ يعتبر التخطيط للتعليم ضرورة أساسية من ضرورات التنمية فى مصر ، بحيث يحقق المواءمة بين طموح الأهداف غير المحدود ، والامكانات المادية ، والكفاءات البشرية والزمن المحدود ، وبذلك يسعى إلى تحديد الأولويات ، من خلال مجموعة من الخيارات المتاحة ، لتحقيق أفضل صورة ممكنة للمخرجات التعليمية القادرة على التكيف مع العصر الذى تعيش فيه ، والمستقبل الذى ترنو إليه .

٢ ـ تعتبر اتجاهات النمو السكانى أحد العوامل المهمة التى تؤثر على عملية التخطيط للتعليم ، وهذا بدوره يفرض على القائمين على تلك العملية النظر بعين الاعتبار إلى عامل السكان واتجاهات النمو فيه ، وعلاقته بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

٣ ـ خطت جمهورية مصر العربية خطوات كبيرة فى مجال التخطيط للتعليم حيث أصبح التخطيط للتعليم جزءاً لايتجزأ من الخطة العامة للتنمية فيها ، كما أوضحت الدراسة الدور البارز الذى قامت به مصر فى مجال الإحصاء السكانى ، والأساليب المتنوعة التى اتخذتها لضبط وتوجيه النمو السكانى بها .

٤ ـ أظهرت الدراسة العلاقة الوثيقة بين البيانات السكانية وعملية التخطيط للتعليم وحددت أهم البيانات اللازمة لذلك ، علّى اعتبار أنها مطلبا رئيساً وحضارياً تفرضه اتجاهات التخطيط السليم ، وتبدو البيانات السكانية ضرورة لتحقيق الأهداف التالية :

ـ توفير احتياجات المجتمع من القوى البشرية العاملة اللازمة لخطط التنمية.

ـ مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين حيث يتم الاستفادة الكاملة من جميع الأفراد وفقاً لإمكاناتهم العلمية والعملية .

ـ إتاحة فرصة متكافئة وعادلة أمام جميع السكان للتعليم .

ـ تقدير الحاجات التعليمية المادية والبشرية بمايسمح بإتمام العملية التعليمية على أفضل صورة ممكنة .

وتأسيساً على ماسبق فإن الورقة تطرح بعض التوصيات التى قد تفيد فى هذا المجال:

١ ـ ضرورة التعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية بالتخطيط للتعليم والأجهزة المعنية بالإحصاءات السكانية ، بما يحقق الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة للتخطيط التعليمى .

٢ ـ ضرورة الربط بين الخطط التعليمية وبين اتجاهات النمو السكانى ، ومايصاحب ذلك من متغيرات اجتماعية واقتصادية وذلك عن طريق :

ـ ربط التعليم بفرص العمل المتاحة فى المجتمع .

ـ تحقيق التوازن بين نمو السكان والتنمية التعليمية .

ـ تطوير نظم التعليم لتصبح قادرة على تلبية متطلبات التنمية .

ـ تحقيق التوازن بين أنواع التعليم ومراحلة المختلفة .

ـ تحقيق التوازن بين إنتاجية التعليم والإنفاق عليه .

٣ ـ مراعاة أن تكون الإحصاءات على قدر كاف من الثبات والثقة وأن يراعى فيها قدرا من التفصيل بحيث تتفق وأهداف العمليات التخطيطية .

٤ ـ بناء قاعدة معلومات وبيانات إحصائية شاملة على مستوى الجمهورية تشتمل على أهم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتعليمية ، على أن يراعى فيها الدقة والشمول .

٥ ـ تدعيم أجهزة التخطيط التعليمى بالكفاءات المؤهلة ، والقادرة على ربط الخطط التعليمية بمؤشرات النمو السكانى ، وتخطيط البيانات والمعلومات المرتبطة بسياسات التربية والتعليم .

■■■

المـراجـــع

١ـ مصطفى محمد متولى : اتجاهات النمو السكانى وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ودورها فى التخطيط للتعليم ، دراسة مقدمة إلى (ندوة التخطيط للتعليم فى دول الخليج ، الرياض ، ١٤١٣ هـ) ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩١٣م ، ص ٦٩ .

٢ ـ على بن سعد القرنى ، مليحان بن معيص الثبيتى : الوظائف المستقبلية لكليات التربية فى الجامعات السعودية ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، رسالة الخليج العربى ، السنة الثالثة عشر العدد الرابع والأربعون ، ١٤١٣ هـ ، ص ٢٥ .

٣ ـ عبد الرحمن بن أحمد صائغ : البانات السكانية وعلاقتها بعملية التخطيط للتعليم دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، دراسة مقدمة إلى ندوة التخطيط للتعليم فى دول الخليج ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

٤ ـ محمد بن شحات الخطيب : اتجاهات النمو السكانى وعلاقته بالمتغيرات الاجتماعية ودورها فى التخطيط للتعليم ، دراسة مقدمة إلى (ندوة التخطيط فى دول الخليج) مرجع سابق ، ص ٢٥ .

٥ ـ جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، القاهرة الإنجلو المصرية ، ١٩٩١ ، ص ١٠٢ .

٦ ـ دولة قطر : ورقة عمل مقدمة من وحدة التخطيط التربوى والمتابعة إلى (ندوة التخطيط للتعليم فى دول الخليج) ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

٧ ـ إميل فهمى شنودة ، أحمد اسماعيل حجى : إدارة المدرسة الإبتدائية ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، برنامج تأهيل معلمى المرحلة الإبتدائية للمستوى الجامعى ، ط ٨٨ / ١٩٨٩م .

٨ـ إبراهيم عصمت مطاوع : التخطيط للتعليم العالى ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٧٣م، ص٣.

٩ ـ محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى ، زسسه وأساليبه ومشكلاته ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥م ، ص ١٢ .

١٠ ـ راجع ـ إميل فهمى شنودة ، أحمد اسماعيل حجى : إدارة المدرسة الابتدائية ، مرجع سابق ، ص ـ ص ٥٩ ـ ٦٠ .

ـ عبد العزيز الغريب صقر : إدارة المدرسة الابتدائية ، طنطا ، دلتا للطباعة ، ١٩٩٤ ، ص ٢١ .

١١ ـ نور الدين محمد عبد الجواد : الخريطة المدرسية ، صيغة مقترحة للربط بين الاحصاءات السكانية والتخطيط التربوى ، دراسة مقدمة إلى ندوة التخطيط للتعليم فى دول الخليج ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

١٢ـ عبد الله عبد الدايم : التخطيط التربوى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٣م ، ص ١٩ .

١٣ـ مصطفى محمد متولى : القوى المؤثرة فى النظم التعليمية ، دراسة مقارنة ، الاسكندرية دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٣م ، ص .

١٤ ـ حامد عمار : التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى ، الحلقة الثالثة عشر لعلم الجريمة ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣م ، ص ١٦٢ .

١٥ ـ عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، ١٣٩٧ ه طـ٤ ، ص ٣٩٩ .

١٦ ـ نورى جعفر : دور المؤسسات التربوية فى مجال التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى ، الجمهورية العراقية ، الدار الوطنية للاعلان والتوزيع ، ١٩٨٣م ص ١٨ .

١٧ ـ راجع : ـ محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

ـ عويد بن عياد المطرفى : التعليم وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سلسلة الدراسات التربوية ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣ ه ـ ١٩٨٣ م ، ص ٤٠ .

١٨ ـ أحمد العلى الصباب : دور الجامعة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المملكة العربية السعودية جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، مركز البحوث والتنمية ١٣٩٦ ه ـ ١٩٧٦م ـ ص ٧٨ .

١٩ ـ عبد الغنى النورى : اتجاهات جديدة فى اقتصاديات التعليم فى البلاد العربية ، قطر ، الدوحة ، دار الثقافة ، ١٤٠٩ه ، ص ٧٣ .

٢٠ ـ مصطفى محمد متولى : اتجاهات النمو السكانى ، مرجع سابق ، ص ـ ص ٧٠ ـ ٧٣ .

٢١ ـ محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى ، مرجع سابق ، ص ـ ص ٧ ـ ٨ .

٢٢ ـ مجلس الشورى : التقرير رقم (٢) ، قضية الشباب ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، فبراير ١٩٩٢م ، ص ٢٨ .

٢٣ ـ محمد على محمد : الشباب والمجتمع ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م ، ص ١٣٦ .

٢٤ ـ ج . م . ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٥٢م ـ ١٩٩٢م ، يونيو ١٩٩٣م ، ص ٩ .

٢٥ ـ مرجع السابق ، ص ١٣ .

٢٦ ـ السيد المطرى : دراسات فى سكان العالم الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

٢٧ ـ الكتاب الاحصائى السنوى : مرجع سابق ، ص ١٠ .

٢٨ ـ انظر : ـ المرجع السابق ، ص ١١ .

ـ السيد المطرى : المرجع السابق ، ص ٥١ .

٢٩ ـ بيانات الجداول أرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) مستقاة من المراجع الآتية :

ـ الكتاب الإحصائى السنوى : مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧ .

ـ السيد المطرى : المرجع السابق

ـ على عبد الرازق حلبى ، علم إجتماع السكان ، بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤

٣٠ ـ مصطفى متولى : اتجاهات النمو السكانى ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

٣١ ـ محمد بن شحات الخطيب : اتجاهات النمو السكانى ، وعلاقته بالمتغيرات ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

٣٢ ـ على عبد الرازق حلبى : علم اجتماع السكان ،مرجع سابق ، ص ـ ص ١٧٨ ـ ١٨٠ .

٣٣ ـ انظر الجدول رقم (٤) فى هذه الدراسة .

٣٤ ـ على عبد الرزق حلبى : علم اجتماع السكان ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

٣٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

٣٦ ـ نفس المرجع السابق ، ص ـ ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

٣٧ ـ الكتاب الإحصائى السنوى ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٣٨ ـ يمكن الرجوع إلى :

ـ على عبد الرزق حلبى : علم اجتماع السكان ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ .

ـ الكتاب الاحصائى السنوى : مرجع سابق ، ص ـ ص ١١ ـ ١٢ .

٣٩ ـ السيد محمد الحسينى : الطبقة الاجتماعية والسلوك الإنجابى ، دراسات سكانية ، جهاز تنظيم الأسرة ، العدد ٣٣ ، يونيو ١٩٧٦م.

٤٠ ـ محمد على محمد : الشباب والمجتمع ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

٤١ ـ عبد الرحمن بن أحمد صائغ : البيانات السكانية وعلاقتها بعملية التخطيط للتعليم ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

٤٢ ـ عبد الله عبد الدايم : التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

٤٣ ـ دولة الكويت : ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التخطيط للتعليم فى دول الخليج بعنوان :(مدى تحقيق التنسيق والتعاون بين الأجهزة المعنية بالإحصاءات السكانية وأجهزة التخطيط للتعليم فى دولة الكويت) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧

٤٤ ـ اسماعيل راشد عبد الحكيم : جهود وزارة المعارف فى إنجاز أعمال التعداد العام للسكان ، المملكة العربية السعودية ، مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوى ، مجلة التوثيق التربوى ، العددان ٣٣ ـ ٣٤ ، ١٤١٣ ـ ١٤١٤ هـ .

٤٥ ـ المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، مصلحة الاحصاءات العامة : التعداد

العام للسكان والمساكن ودوره فى تطوير التعليم ، مجلة التوثيق التربوى ، العددان ٣١ ـ ٣٢ ، ١٤١٢ هـ .

٤٦ـ أنظر : ـ نور الدين عبد الجواد ، الخريطة المدرسية ، مرجع سابق ، صص ١٧٢ـ١٧٣ .

ـ محمد بن شحات الخطيب : اتجاهات النمو السكانى ، مرجع سابق، ص٢٢

٤٧ـ رياض رشاد البنا : تحليل البيانات السكانيه لأغراض التخطيط التربوى ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، فبراير ١٩٨١م ، ص٥ .

٤٨ـ يمكن الرجوع إلى :

ـ نور الدين عبد الجواد : الخريطة المدرسية ، مرجع سابق، ص ـ ص ١٧٣ـ١٧٨ .

ـ عبد الرحمن بن أحمد صائغ : البيانات السكانيه ،مرجع سابق، صـ ص ١٤٦ ـ١٤٧